توصيات مؤتمر اليوم الوطني للتعاضد الصحي:
لإصدار تشريعات لاعتماد نظام رعاية شامل لكل اللبنانيين

في ٨ تشرين الثاني، أحيا اتحاد صناديق التعاضد الصحية في لبنان، اليوم الوطني للتعاضد الصحي، في بيت الطبيب، برعاية وزير الزراعة غازي زعيتر وحضوره، وبمشاركة وزير الصحة غسان حاصباني ممثلا بمدير مكتبه ميشال عاد، في حضور رئيس اتحاد صناديق التعاضد في لبنان غسان ضو، الامينة العامة للتعاضديات الفرنسية دومينيك جوزف، وشخصيات سياسية وامنية ونقابية واجتماعية ومعنيين في الشأن التعاضدي والصحي في لبنان.

بعد النشيد الوطني كلمة تقديم لنور عطوي، ثم تحدث ضو، مشيرا الى ان «تجربة صناديق التعاضد ناجحة من النواحي القانونية والمالية والادارية والخدماتية»، مرحبا «بقرار وزارة الصحة تقديم التغطية الصحية للمواطنين الذين تخطوا ال ٦٤ عاما»، آملا بالتوصل الى «ان تشمل التغطية الصحية كل مواطن في لبنان، ولو جزئية، وان تعتمد صناديق التعاضد لتسدد الفروقات التي لا تغطيها الوزارة او الضمان الاجتماعي سائر الجهات الضامنة».

كلمة وزير الصحة

والقى عاد كلمة الوزير حاصباني، ابرز ما جاء فيها ان وزارة الصحة العامة تعمل على تأمين خدمات الاستشفاء للمواطنين اللبنانين الذين لا يملكون تغطية إجتماعية، وهم يمثلون اكثر من ثلث الشعب اللبناني، إضافة للمساعدة في بعض الخدمات خارج الاستشفاء والمساعدة بالأدوية للأمراض المزمنة ويستفيد منها (٢٠٠،٠٠٠) مئتا الف مريض، وأدوية الأمراض السرطانية والمستعصية (١٣،٠٠٠) ويستفيد منها ثلاثة عشر الف مريض جديد سنويا وتقارب الكلفة السنوية (٨٠) ثمانين مليون دولار».

وأعلن انه «بهدف تحسين الأداء وتسهيل الأمور على المواطنين، طرح معالي الوزير حاصباني استراتيجية للقطاع بعنوان «صحة ٢٠٢٥» ومما تتضمنه مشروع الرعاية الصحية الشاملة. وقد شدد على ان وزارة الصحة العامة ستبقى الوزارة المسؤولة عن الصحة ووضع السياسات والاستراتيجيات للقطاع ولن تتحول إلى هيئة ضامنة، ودورها موقت ومرتبط بقرار مجلس الوزراء».

وقال: «لذلك كان التوجه نحو الخيارات التي توفر القسم الأكبر من الخدمات الصحية الأساسية وتساهم في ضبط الانفاق وتعطي الأمل في الاستمرارية. فكان التركيز على تعزيز الرعاية الصحية الأولية. ولدينا شبكة وطنية من (٢٢٠) مركزا صحيا، الغالبية خضعت لبرنامج الاعتماد».

اضاف: «توجهنا أيضا نحو تعزيز قدرات المستشفيات الحكومية لتلعب دورها كاملا. وركزنا على تسخير التكنولوجيا والثورة الرقمية لمصلحة تعزيز القطاع الصحي وخدمة المواطن. ان استراتيجيتنا تعتمد في احد ابواب تمويلها على التعاضد بين كافة شرائح الشعب اللبناني عبر دفع مبلغ تصاعدي على فاتورة الهاتف الخلوي. طبعا، إن أي نجاح سنحققه، سيوضع بتصرف الهيئات الضامنة العامة للمساهمة في صياغة توجه وطني لمعالجة الواقع الحالي».

مجدلاني

وقال النائب مجدلاني: «المشكلة تبقى في تأمين الطبابة والادوية والعلاجات الاستشفائية للشريحة غير المضمونة». وقال: «هذا المشروع نعمل عليه حاليا انطلاقا من اقتراح القانون الثاني الذي تقدمنا به والمتعلق بالبطاقة الصحية. وفي هذا السياق، أشير الى أننا اجتزنا مسافة جيدة على طريق انجاز القانون. والتأخير الحاصل في هذا المشروع انما يرتبط بمحاولات تحسينه، بالتعاون مع وزارة الصحة، لكي نصل الى أفضل ما يمكن تقديمه في هذا المجال. وأستطيع أن أجزم، اذا لم يحصل اي طارئ غير متوقع، اننا في العام المقبل، واذا ما التقينا مجددا في هذا المؤتمر، سيكون مشروع البطاقة الصحية قد بدأ تطبيقه فعلا، ولم يعد هناك اي مواطن، الى اي شريحة انتمى، يعاني من مشكلة في تأمين الدواء والطبابة والاستشفاء».

وأعلن ان «المفاجأة السارة في ملف الاقتراحات الثلاثة، لا تكمن فقط في ان أحدها صار قانونا بدأ تنفيذه، والاقتراح الثاني على الطريق، بل في كَون الاقتراح الثالث المتعلق بالراتب التقاعدي للمضمونين المتقاعدين قطع شوطا كبيرا، وأكاد أقول انه يتجه نحو الانجاز». وقال: «انتقالا الى الدور المحوري الذي تلعبه صناديق التعاضد في منظومتنا الصحية، يبدو واضحا ان نجاح تجربة هذه الصناديق يتحدث عن نفسه. وعدد المنتسبين الى هذا النظام هو المؤشر الذي لا يقبل الجدال حول أهمية هذا القطاع في التكامل مع بقية الانظمة لضمان صحة أفضل للجميع.

الصايغ

من جهته، لفت نقيب الاطباء في بيروت رمون الصايغ الى اهمية

«الدور التي تضطلع به صناديق التعاضد الصحية في النظام الصحي اللبناني»، مشددا على ضرورة «توفير كل ما يلزم لدعمها لتبقى الحاضنة والراعية للفئات المحتاجة والأشد فقرا في المجتمع». مؤكدا ان «النظام التعاضدي هو حاجة يتجسد فيها التضامن الحقيقي بين افراد المجموعة ويتيح الفرصة للجميع بالاستفادة بكلفة معقولة»، شارحا الوضع الاستشفائي للاطباء في لبنان وما قامت به النقابة على هذا الصعيد.

ممثل كركي

وألقى مدير التفتيش والمراقبة في الصندوق عياد السباعي كلمة المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي، شدد فيها على ان «الرابط بين صناديق التعاضد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي واحد، هو تأمين الخدمات للصحية للمواطنين لا سيما وان عدد هذه الصناديق بات ٦٤ في جميع المناطق اللبنانية، تقدم الخدمات لنحو ٣٤٠ الف مواطن وناهزت قيمة تقديماتها السنوية ٢٢٠ مليار ليرة لبنانية اي ما يقارب ١٩ في المئة من تقديمات فرع المرض والامومة في الضمان التي ناهزت ال ١١٧٨ مليار ليرة عام ٢٠١٦ «، معتبرا ان «هذه الصناديق مكملة لعمل الضمان». مؤكدا استعداد الضمان «لتقديم المساعدة لهذه الصناديق لا سيما في مجال نقل الخبرات والدراسات المالية والاكتوارية».

خميس

وتحدث مدير تعاونية موظفي الدولة الدكتور يحيى خميس عن تقديمات التعاونية وتحسينها لا سيما «زيادة تغطية ادوية الامراض السرطانية والعلاج الكيميائي وزيادة تعرفة معالجة الاسنان والمنح التعليمية.

واذ اعتبر ان «المريض بات الحلقة الاضعف» في العلاقة مع المستشفيات، تمنى على «وزارة الصحة العمل على ايجاد آليات اكثر فاعلية للتأثير على المستشفيات، لا سيما تلك الموجودة في نطاق بيروت وجوارها، للحد من قيمة الفروق التي تتقاضاها من المرضى لاننا كجهات ضامنة لا نملك وسيلة ضغط سوى فسخ العقود وهذا امر مثل «سيف ذو حدين» لا يمكننا اللجوء اليه سوى مرغمين». املا من «كل الجهات الضامنة العمل مع الوزارة لحل معضلة المستلزمات الطبية واسعارها الخيالية».

العلمي

ما نائب رئيس الجمعية الدولية للتعاضد عن الشرق الاوسط وشمال افريقيا عبد العزيز العلمي فتحدث عن المبادىء التي تعمل تحت لوائها الحركة التعاضدية، وهي العدالة الاجتماعية وتسيير شؤون المواطنين، معتبرا ان «الحكومات تواجه اليوم تحدي تقديم افضل الخدمات الصحية للمواطنين بأقل كلفة ممكنة.

جوزف

بدورها، أكدت الامينة العامة للتعاضديات الفرنسية ان «القطاع التعاضدي الفرنسي يدعم الجسم التعاضدي في لبنان من دون تحفظ»، لافتة الى توقيع بروتوكول بين الجانبين يؤمن للصناديق التعاضدية اللبنانية الدعم التقني والخبرات الكفيلة بتنميتها».

ورأت ان «لبنان يحتاج الى بناء نظام صحي عادل»، لافتة الى ان «١،٥ مليون لبناني غير قادرين على الوصول الى النظام الصحي نظرا الى كلفته المرتفعة بالنسبة اليهم وهم يحتاجون الى المساعدة»، معتبرة ان «على لبنان ان يكون المثال بالنسبة الى دول الجوار سياسيا وصحيا واجتماعيا»، مشددة على «الحاجة الى نظام تعاضدي قوي تدعمه الدولة والحاجة الى توحد المتعاضدين ما يكسبهم قوة وفاعلية وقدرة على تقديم خدمات اضافية».

زعيتر

واخيرا، تحدث الوزير زعيتر، فقال: «ان إقبال اللبنانيين على إنشاء صناديق تعاضد صحية والانتساب إليها يساهم حتما في خفض كلفة التأمين الصحي والاستشفاء والعلاج من الأمراض المستعصية التي زاد تهديدها في الآونة الأخيرة، إذ يكاد لا يخلو بيت في لبنان من مريض يشكو من مرض مستعص يتطلب علاجه كلفة عالية جدا لا يستطيع تحملها منفردا. فهذه الصناديق تشكل إذا ملاذا آمنا لأصحاب الدخل المحدود من اللبنانيين في مختلف المحافظات والأماكن، كون شروط الانتساب إليها سهلة وتنطبق على الجميع».

اضاف: «إن صناديق التعاضد المتخصصة، تخفف أعباء الحياة عن شريحة كبيرة من المواطنين، وأخص بالذكر هنا الذين يعملون في القطاع الأكثر حاجة، أعني به القطاع الزراعي. وقد أدركت الدولة، وبالتحديد وزارة الزراعة، المخاطر التي يعاني منها العاملون في القطاع الزراعي، لا سيما لجهة الكوارث التي تنزل به كل عام تقريبا، بسبب تقلبات الأحوال الجوية عادة (صقيع، ثلوج، برد، سيول، ارتفاع في درجات الحرارة...) أو بسبب عدم القدرة على تصريف الإنتاج أو لسواها من الأسباب، فساهمت، وبشكل فاعل، في إنشاء صندوق لضمان المزارعين ضد الكوارث الطبيعية، وجعلت تفعيل دوره أولوية في خطتها الخمسية ٢٠١٥ - ٢٠١٩».

التوصيات

و في ١٣ كانون الاول ، عقد رئيس اتحاد صناديق التعاضد الصحية في لبنان غسان ضو، مؤتمرا صحافيا في نقابة المحررين في الحازمية، أعلن في خلاله توصيات اليوم الوطني للتعاضد الصحي، التي طالبت الدولة باصدار التشريعات اللازمة لاعتماد نظام رعاية صحية يشمل جميع اللبنانيين غير المضمونين، ودعم جهود وزارة الصحة العامة لاصدار البطاقة الصحية، ومطالبة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتوسيع نطاق تقديماته ليشمل المزيد من المنتسبين، والعمل على تطبيق مشروع التقاعد وتقديمات الحماية الاجتماعية ووضعه موضع التنفيذ، ومطالبة المسؤولين باعتماد صناديق التعاضد الصحية كضامن مكمل لتقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبطاقة وزارة الصحة العامة، ومتابعة السعي بالتعاون مع وزارة الصحة العامة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة لتوحيد تعرفة العمل الطبي وافادة الصناديق التعاضدية من التعريفات المطبقة مع نقابتي الاطباء والمستشفيات.

تعاضد

ومتابعة المساعي لاقرار مشروع تعديل بعض المواد في المرسوم ٣٥/٧٧ والإفادة من دعم وزير الصحة بهذا الخصوص، والافادة من تجربة وخبرة التعاضديات الفرنسية المطبقة منذ اكثر من مائة عام في مجال التغطية الطبية والاستشفائية تبعا لبروتوكول التعاون الموقع بيننا بهدف تطوير العمل الاداري التعاضدي وخصوصا في مجالي اعتماد نظام وقف الخسارة المشترك F de G والبدء في تنفيذ برامج التدريب العلمية الادارية المشتركة لمسؤولي الصناديق وغيرهم من المهتمين وذلك بالتنسيق مع جامعات متخصصة وبالتعاون مع الصندوق التعاضدي CMMS.

ودعت الى نشر الفكر التعاضدي كجزء من الثقافة الوطنية تجسيدا لمبدأ المشاركة بين المواطن والدولة وتعزيزا لقدرة الجماعة، واحترام حق المواطن في الحصول على الرعاية الصحية اللازمة كحق من حقوق الانسان تعزيزا للاستقرار الاجتماعي ولمكانة لبنان بين الدول، واقامة الندوات ومتابعة الاتصالات مع المسؤولين وصولا الى إقرار سياسة اجتماعية تحمي المواطن.

كما طالبت بالتوجه الى المؤسسات الاعلامية لنشر وتبني هذه التوصيات نظرا لاهمية دور الاعلام في تعميم الفكر التعاضدي، بهدف الوصول الى مجتمع آمن ومستقر يحقق العدالة والرفاه الاجتماعي.

نقابات

نقابة الممرضات والممرضين: لإقرار سلسلة رتب ورواتب جديدة تؤمن استمرارية المهنة

في ١٣ كانون الاول ، أثارت نقابة الممرضات والممرضين في مؤتمر صحافي عقد في مقرها في سن الفيل، تحت عنوان «العناية بحقوقنا»، مستقبل مهنة التمريض في لبنان، وأطلقت سلسلة رتب ورواتب للعاملين في قطاع التمريض.

وأعلنت النقيبة الدكتورة نهاد ضومط أن «إقرار هذه السلسلة والتزامها يؤمن استمرارية مهنة التمريض في لبنان من ناحية تحسين شروط عمل الممرضات والممرضين واستبقائهم في عملهم وفي وطنهم، خصوصا أن الأبحاث التمريضية التي أجريت منذ عام ٢٠٠٦ أشارت الى أن تحسين واقع المهنة يؤدي الى تحسين مستوى وجودة العناية التمريضية. فالسلسلة التي وضعت بناء على دراسة أكتوارية سوف تساهم عند اقرارها في تحقيق الخطة الاستراتيجية ٢٠١٦ - ٢٠٢٠ التي اقرتها وزارة الصحة العامة، لأن التمريض ركن أساسي من أركان القطاع الصحي الوطني».

وشددت على أن «واقع التمريض في لبنان قنبلة موقوتة، ما إن تنفجر حتى تطال تداعياتها المجتمع بكامله. وأول المؤشرات هو النقص الحاصل حاليا بسبب الرواتب المتدنية، مما يدفع بالممرضات والممرضين الى الهجرة بحثا عن بيئة وظروف عمل افضل. هذا الواقع يدفع بالمؤسسات الصحية الى الاستعانة باليد العاملة الأجنبية خلافا للقوانين اللبنانية، وعلى حساب جودة العناية، الأمر الذي يضع سلامة المرضى في خطر، إذ إن نوعية العناية التمريضية تنعكس على الأخطاء الطبية».

وأوضحت النقيبة أن «إعطاء الممرضات والممرضين حقهم ليس كلفة، بل هو استثمار لأنه يرفع من شأن المستوى الصحي في لبنان ويخفف الأعباء الاستشفائية».

وركزت على أن «النقابة ترى، تبعا لزيادة غلاء المعيشة وإقرار سلسلة رتب ورواتب للقطاع العام، أنه اصبح لزاما وحقا تصحيح رواتب الممرضات والممرضين لأن رواتبهم اصبحت متدنية جدا قياسا على غيرهم وقياسا على الجهود التي يبذلونها في عملهم والصعوبات التي يواجهونها».

وعرضت ضومط لارقام السلسلة والحوافز الواردة فيها كما اقرها مجلس النقابة وصدقتها الجمعية العمومية غير العادية التي انعقدت لهذه الغاية واقرت آلية المتابعة لوضع السلسلة موضع التنفيذ بعد رفعها الى وزير الصحة العامة لاتخاذ ما يراه مناسبا في شأنها.

وأكدت النقيبة «أن الممرضات والممرضين على جهوزية للقيام بأي تحرك أو تصعيد عندما تدعو الحاجة».